المتحدثون طالبوا بضرورة وجود تحقيق شفاف في أزمتي الشريط ومنح الأموال لنواب

ندوة الحركة السلفية: الكويت تغرق في شبر ماء.. والفساد أصبح واقعاً نعيشه

قال رئيس المكتب السياسي في الحركة السلفية فهيد الهيلم ان البلد تمر بمنحدرات ومراحل ومحطات كثيرة حاول خلالها المصلحون تصحيح الأوضاع ونجحت بعضها في حين بعضها الاخر لم يحالفه الحظ واستمر المصلحون في بلدي يحرب مع قوى الفساد التي باتت تكبر وتستفحل في كل يوم.

واضاف الهيلم في الندوة التي نظمتها الحركة السلفية بعنوان «فساد الدولة وانهيار المؤسسات» في ديوان بدر الشبيب مساءاول من امس ان على الحكومه تفعيل الادوات التي تملكها، مبينا ان الحركة السلفية تحاول تعزيز المصلحين ايا كانت مواقعهم سواء كانوا اعضاء في المجلس التشريعي او التنفيذي فليس لنا عداء مع الاشخاص طالما كانوا يسعون للاصلاح والتنمية والتطوير.

وتابع ان الكويت تغرق في شبر ماء بالرغم من كل الامكانيات التي لديها وجاءت شهادة سمو الامير بان الفساد الموجود في البلديه كبير جداً خير دليل على وجود هذا الفساد لكن الآن اصبح الفساد في كل مكان حتى اصبحنا نعيش اوضاع غير صحيحه فالحكومه غير جاده في الاصلاح والا فكيف للديوان الاميري يصبح اليوم كالمقاول فهاهو ينفذ المشاريع فهل يعقل ان يقوم الديوان الاميري ببناء مستشفى في الجهراء وجسور وغيرها فهذا ليس من اختصاصاته والادهى والانكى ان ميزانية الديوان لاتخضع لديوان المحاسبة وهو مايستدعي الخوف والقلق.

وطالب بان يكون لدينا حكومه تعمل وفق برنامج عمل واضح يساهم في دفع عجلة التنميه ولهذا على اي شخص غير قادر على العمل التنحي جانبا وترك المجال لمن اراد العمل والاصلاح فلا مجال لوجود المفسدين او المتخاذلين.

وقال الهيلم ان الصراع الدائر بين ابناء الاسره لم يعد خفيا او مقبولاً ولهذا يجب عليهم ايقاف هذا الصراع وطي صفحاته لحماية البلد وامنها وهذا الامر يحتاج تدخلاً سريعاً من الحكماء لكي يكونوا سببا في ايقاف هذا الخلاف فمن غير المعقول هذا الوضع وعلى ابناء الاسره ان يعلموا ان زمن الفداويه انتهى وذهب الى غير رجعة.

واشار الى ان قيم العداله انتهت ودستورنا موجود لكن غير مطبق وامورنا واحوالنا من سيئ الى اسوأ والا ماهو تفسير اعتراض نواب على تقديم رياض العدساني لاستجواب لاحد الوزراء ونائب اخر يعلن ويعترف انه استلم مبالغ من رئيس الوزراء وهذا يؤكد ان السلطه تختطف الامة من خلال النواب الذين وصلوا المجلس والمعاملات والهبات التي اهدرت كرامة المجتمع.

مذكرا بان الشعب الكويتي قادر ان نقول كلمة الحق لاي شخص والخلل الكامل في السلطه التنفيذيه افسد السلطه التشريعيه واجتماع الوفره لواد الاستجواب خير دليل فالبلد بحاجه الى المصلحين القادرين على ادارة البلد.

من جانبه، قال نائب مجلس 2012 المبطل اسامه الشاهين ان الحركة السلفيه خيرا فعلت حين جمعت كل اطياف البرتقالي ودرجاته من المعارضه في هذه الندوه فالبرتقالي كان يريد ايقاف الفساد وواده ونحن نعيش مرحلة بلغ فيها الفساد والتقصير كل مرافق الدوله وهذه التحركات والندوات اجراس انذار للسلطه ولهذا يجب على كل مواطن ان يتحرك ضد هذه الأوضاع فالنخب لن تستطيع تغيير شي مالم يتحرك الناس وتتكلم بالتعبير بشكل سلمي بعيدا عن التكسير والارهاب والترهيب.

واضاف وكلنا يذكر ماحدث في عام 1990 حين انهارت المؤسسات وسقطت السلطات لكن ماهو الفرق بين ذلك التاريخ وعام 2014 ي فالامر يختلف كثيرا ففي السابق سقطت المؤسسات بيد المحتل لكن اليوم سقطت في نفوس الناس وهو اخطر بكثير لان سقوطها الان اصعب من ذي قبل.

وتابع ان الناس وصلوا الى مرحله خطره حين باتوا يحكمون بشكل مسبق على القضايا والامور فهناك من قال يجب على مسلم البراك الذهاب الى المحكمه وتقديم ماديه من دلائل حول ما اثاره بشان المبالغ وتضخم الحسابات.

وقال ان المشكله الاساسيه في الكويت اصبحنا نلجا للقضاء في كل شي بل اصبح للهروب من المسؤوليه ورئيسة كوريا قبلت استقالة رئيس الحكومه وبرر السبب ان الجهات الرسميه تقاعست في التعامل مع موضوع العبارة التي غرقت.

وبين ان هناك رساله للقائمين على القضاء وان البيان الذي كتب اليوم فيه خطا كبير لانه تجاهل من مس القضاء كما هو حال احدى الصحف وهل يقبل ارهاب المغردين وكيف للقضاء ان يتجاهل مانشر في احدى الصحف وادعائها بان القضاة سيقاضون مسلم البراك والرجل لم يتطرق لاي شي ماقيل وكنا نتامل ان يشتمل البيان على علاج لبعض القضايا ومبادرات واجراءات عمليه تنهي الجدل فيها.

وتساءل الشاهين: ماهو الحل وماهو المخرج ونحن مقبلون على مرحلة سقوط السلطات وتحرك الاغلبيه باشكال مختلفه تحتاج حلول جذريه لانهاء الوضع الحالي والذي لايزال مستمرا منذ عام 1992 ودون فائده حتى اصبحنا في حلقه مفرغه بسبب الحلول التقليديه التي لم تعد مجديه فالوضع صعب جدا يجب ان يرى الشعب بعده النور.

من جانبه، قال النائب السابق محمد هايف ان هناك من المصلحين الذين لايزالون في مؤسسات الدوله يحتاجون كل الدعم والمؤازره حتى يستمروا في الاصلاح ومحاربة الفساد.

واوضح ان ازمة الشريط هي اكبر ازمه تعصف في الكويت وكنت قد التزمت الصمت قبل ذلك لعدم وجود اي معلومات لدي عن محتوى الشريط لكن بعد وصولها لي ووجودها لدى اكثر من جهه ولهذا يجب ان تكون اجراءاتنا اكثر شفافيه والعمل باجراءات سليمه تطمئن المواطن واما ادانة من اتهموا بالشريط او تبراتهم من خلال تحقيق شفاف وواضح يرضي الناس لان ما يدار في التحقيق والتعامل الحكومي مع الشريط الخطير والخطير جدا ليس شفافا فهناك جهات ومؤسسات تعمل لتنقية هذه المعلومات لكي يقول القضاء كلمته دون اي ضغوط فالامر يحتاج الى شفافيه كامله لاليس فيها ولهذا فان الاجراء الصحيح هو التعامل مع هذا الشريط فلا يمكن ان يسكت الشعب عن ثرواته المهدوره.

وقال إنه يجب تطبيق الاجراءات الشفافة، والشريعة لم تهمل هذه الامور فالحديث الشريف خير برهان ومن يريد خرق السفينه لاخذ الثروات من خارج النظام والاستفاده من مواقعهم السياسيه فنحن لا نبرا ولا نتهم بل نطالب السلطه بالتعامل معها بشفافيه فهي اخطر حادثه تمر على الساحة السياسيه في الكويت منذ 1990 وعلينا ان نستفيد من الشريعه التي غيبت عن هذا البلد منذ مايقارب النصف قرن ظلما وعدوانا فشريعتنا لاتغفل الجوانب السياسيه وانتقد هنا على الإئتلاف لانهم يسعون الى التعديل في مواد الدستور وتركوا الشريعه ولهذا اعتب على الإسلاميين لانهم وقعوا على بيان المعارضة.

واوضح ان مثل هذه المواقف الشرعية تسلم البلاد ويطمئن الناس لانهم يرون تحقيق العدل فليس هناك عزيز ولا كبير اذا وصلت الامور الى الخطوط الحمراء ولايمكن ان نسكت لان المعلومات التي وردت فرطت الحكومه في التعامل معها.

وتابع ان المعلومات تتكلم عن مجلس وحكومه متهمين مما يجعل الامر اكثر غرابة حين يتم عرض الشريط عليهم فمن المعيب ان يبقى هذا المجلس وهذه الحكومه ويجب الا تكون الحكومه مغفله وان لم تعاقب المفسدين وتقاعست عن هؤلاء المفسدين فان الشعب هو من سيحاسبهم جميعاً.

من جانبه، قال النائب رياض العدساني: نعم رايت الشريط قبل الجلسه بليله واحده ولم اكن اعلم انه سيعرض في مجلس الامه وماهو دور المجلس لكي يعرض فيه الشريط وهو لم يصدر اي قرارات او توصيات بهذاومن يريد ان يشتكي على اقول له نعم رايت الشريط وكيف لي ان اقدم الشريط للنيابه وانا لا املكه ورئيس الوزراء تعهد في اليوم التالي بتقديم الشريط للنيابه وحتى لو كان عندي الشريط كيف لي ان اقدمه للنيابه والقضيه منظوره في المحكمه اما صحة الكلام من عدمها لايمكنني احكم عليه وهذا من شان الجهات المختصة.

واضاف ان النائب عبدالحميد دشتي قال «خرطي «في تعليقه على الشريط وانا قلت الشريط «صجي «وعلى رئيس الحكومه ان يتعامل معه بشكل عملي لكن ثم قطع المايك عني وهناك من النواب من تضخمت حساباته وهناك من جهز ورقة وقلم قبل عرض الشريط وهذا يعني انهم على علم بعرضه.

واشار الى ان النائب عبدالله التميمي قال انه استلم مبالغ من مجلس الوزراء لاوزع المساعدات والهدايا واذا كان هذا الكلام صحيحا كان من الاولى على رئيس الوزراء ان يقوم هو بتوزيع هذه الهبات ولكن نفى رئيس الوزراء هذا التصريح، مطالبا بضرورة التاكد من استلام بعض الاعضاء الاموال من رئيس الحكومه واذا كان هذا الكلام صحيح نريد ان نعرف اولا هل هي اموال خاصه او عامه.

وقال ان هناك من يقول ان الاستجوابات تعطل التنميه اين هي التنميه فاين هي الفوائض الماليه واين الودائع الخارجيه وصرف مايقارب 9 مليار دينار من خطة التنميه لكن لانراها على ارض الواقع ولدينا 110 الاف طلب اسكاني واذا الخطه الاسكانيه صحيحه لماذا تم تغيير الوزير سالم الاذينه.

واضاف ان الغريب هناك من يدافع عن رئيس الوزراء في كل استجواب يتم تقديمه لانه من باب اولى ان يصعد المنصه ويفند الردود فهناك متناقضات فيها تلاعب واضح وبين.

وتابع: «ليش يبقي رئيس الوزراء تصريح النائب الذي قال انه استلم وهناك نواب اخرين استلموا وهل كلام النائب صحيح ام هل هو كاذب ومن حق الشعب الكويتي ان يعلم عن حقيقة هذه القضية؟».

وبين ان هناك انتقاد في الصحف تردد استغرابها من انحياز رياض العدساني للمعاضه وانا اقول لهم انا من يحدد اين اكون واود ان اؤكد المعارضه هي من اطياف المجتمع ولا فرق بين الجميع طالما كانت الاهداف لحماية المال العام ومحاربة الفساد، لكن الفاسد يربى ويرعى في الكويت وهل رايتم فاسد يحارب نفسه ولا يرعى الفاسد الا الفاسد.

■ هايف: هناك مصلحون في مؤسسات الدولة يحتاجون الدعم والمؤازرة ليستمروا في محاربة الفساد

■ الشاهين: على كل مواطن التحرك ضد الأوضاع الحالية.. والنخب لن تغير شيئا مالم يتفاعل الناس

■ العدساني: لا وجود لتنمية أو إنجازات حتى يقال إن الاستجوابات تعطلها

■ الهيلم: قيم العدالة انتهت ودستورنا موجود لكن غير مطبق وأحوالنا من سيئ إلى أسوأ

المتحدثون خلال ندوة الحركة السلفية

تتمات

الأمير: فخور

لما فيه مصلحة الوطن العزيز.

واستقبل صاحب السمو بقصر السيف صباح أمس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وصاحب السمو الملكي الامير بدر بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز آل سعود ووزير الاعلام بجمهورية مصر العربية الشقيقة الدكتورة درية شرف الدين ووزير الاعلام بمملكة البحرين الشقيقة الدكتورة سميرة ابراهيم رجب وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد.

واستقبل صاحب السمو وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد استقبل سموه نائب رئيس مجلس أثناء رحلة الأمل فيصل محمد الحجي وأعضاء المجلس حيث اطلعوا سموه على الاستعدادات الأخيرة لبدء «رحلة الأمل» والتي تحمل رسالة إنسانية للعالم للاهتمام بفئة المعاقين ذهنيا شاكرين سموه رعاه الله لدعمه الأبوي المتواصل.

وتمنى سموه لهم التوفيق والنجاح في عملهم الإنساني بما يعكس اهتمام دولة الكويت بهذه الفئة من أبنائها.

شطب الاستجواب

في هذا السياق أوضحت مصادر نيابية لـ «الصباح» أن سيناريو شطب الاستجواب هو الأقوى بالفعل خصوصا في ضوء الأنباء التي جرى تداولها أمس حول اجتماع نيابي عقد قبل يومين في مزرعة النائب طلال السهلي بحضور أكثر من 30 نائبا ، لمناقشة خيارات التعامل مع الاستجواب ، وان خيار شطبه نال تأييد أغلبية الحاضرين مقارنة بمؤيدي الاحالة إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية ، استنادا إلى ما خلصوا إليه بشأن «عدم دستورية الاستجواب» ، وأنه كان يفترض أن يوجه إلى الوزراء المختصين ، وليس إلى رئيس الحكومة .

لكن المصادر ذاتها أكدت أن الاستجواب يحظى مع ذلك بتأييد عدد غير قليل من النواب الذين يرون أهمية موضوعه والبنود التي تضمنها ، والقضايا التي يثيرها ، مشيرة إلى أن المحور الوحيد للاستجواب يحمل عنوان «السياسة العامة للدولة» ، والمنطقي أن يساءل رئيس الوزراء أمام البرلمان عن هذه «السياسة» ، مشيرة إلى أن بنود هذا المحور تتناول قضايا شديدة الأهمية ، مثل : أزمة السكن وغلاء أسعار الأراضي والعقارات و الإيجارات ، والعاطلين عن العمل والمسرحين من القطاع الخاص ، والشؤون الصحية ، وتجاوزات محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ، والتعطيل المتعمد للمبادرة الشبابية لتحويل جليب الشيوخ لمنطقة حيوية «المثلث الذهبي» ، والتلوث البيئي ، والتضييق على الحريات والإضرار بسمعة الكويت الدولية ، وتقديم أموال للنواب ، والاستثمارات الخارجية ، والخلل في استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وكلها أمور تدخل في صلب مسؤوليات وصلاحيات رئيس الحكومة .

أضافت أن الحكم على دستورية استجواب ما أو عدم دستوريته ، أمر لا يملكه أحد سوى المحكمة الدستورية ، فهي «صاحبة الحق الحصري والوحيد لتقرير ذلك ، وما لم تقرر هذه المحكمة أن الاستجواب المقدم إلى الرئيس أو أي من وزرائه غير دستوري ، فإن ذلك الاستجواب يظل دستوريا ، ولا يجوز لأحد دمغه بعدم الدستورية» .

المصادر النيابية لفتت أيضا إلى أنه من المفترض أن جميع الاستجوابات دستورية ، مادام عضو المجلس يستخدم صلاحياته التي أتاحها له الدستور في مساءلة الحكومة ورئيسها ، ويستهدف بمساءلته المصلحة العامة ، ولا يخرج عن النطاق الذي رسمته النصوص الدستورية واللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

من جهة أخرى يناقش المجلس في جلستيه اليوم وغدا عددا من القضايا الأخرى المهمة ، ومنها : إنشاء بيت الزكاة ، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى ، ومشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم «17» لسنة 1959 م بقانون إقامة الأجانب ، ومشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للنقل ، ومشروع القانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وصندوق النقد الدولي ، بشأن إقامة مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط ، إضافة إلى تقرير للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وتقرير للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج .

إلى ذلك ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية أمس التكاليف المالية بقوانين بشأن مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين العاملين في الدولة.

وقال رئيس اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح للصحافيين ان ممثلي وزارة المالية سيكونون موجودين في اجتماع اللجنة يوم الاثنين المقبل ، ليقدموا تصور الوزارة حول الكلفة المالية لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين .

بدوره وجه النائب ماجد موسى المطيري سؤالا الى وزير المالية أنس الصالح حول دعم المنتجات النفطية ، وقال في سؤاله: ما قيمة الدعم لمنتج الديزل وعدد المرات التي تم بها رفع قيمة الدعم واسباب الرفع وتاريخه؟ وما قيمة دعم المشتقات البترولية فيما عدا البنزين واسباب هذا الدعم وما هي اسماء الشركات المستفيدة بصورة مباشرة او غير مباشرة من هذا الدعم ، وما هي اسماء الشركات المستفيدة من دعم منتج الديزل وتاريخ الاستفادة واسبابها وهل هناك شركات اجنبية تستفيد من هذا الدعم وتاريخ استفادة تلك الشركات من ذلك الدعم.

مصر : حكم

وادانت المحكمة المتهمين بالقتل والشروع في قتل ضابط شرطة في 14 أغسطس الماضي في المنيا.

في غضون ذلك، أصدرت محكمة جنايات المنيا أحكاماً بالسجن تصل إلى 45 عاما على رافضين للانقلاب في قضيتين منفصلتين. يأتي هذا بعد يوم من إصدار المحكمة نفسها أحكاما بالسجن وصل بعضها إلى 88 عاما على معارضين آخرين بعدة تهم، منها خرق قانون التظاهر.

جاء ذلك كله بعد ساعات من الإعلان عن قبول المفوضية الافريقية لحقوق الإنسان الشكوى المقدمة إليها من قبل حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر حول الاعتراض على الحكم بإعدام 529 الشهر الماضي، وفق ما نشرته صحيفة الدايلي تلغراف البريطانية. ويعد ذلك أول اعتراف إقليمي بانتهاك الأحكام القضائية الصادرة في مصر لأبسط حقوق الإنسان.

وأعلنت المفوضية أنها قبلت الدعوى التي تطالب بتعليق كافة أحكام الإعدام ، ويتدخل المفوضية للتحقيق في ظروف المحاكمة للبت في إجراءاتها لاحقا، علما أن قرارات المفوضية ملزمة لمصر بحكم أن الأخيرة من بين الدول الموقعة على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

وذكرت «الجزيرة نت» أن المفوضية الأفريقية أرسلت إلى الرئيس المؤقت في مصر عدلي منصور تخبره بالشكوى وقبول المفوضية لها، فضلا عن قرارها فرض إجراءات استثنائية لتعليق أحكام الإعدام والتحقيق فيها، وطلبت منه موافاتها بتنفيذ هذا القرار في موعد أقصاه أسبوعان من تاريخ تسلم الرسالة.

وحذرت المفوضية الأفريقية من أنه إذا كانت المعلومات المقدمة في الشكوى دقيقة ، فإن هذا يشكل خرقا جسيما للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، وكذلك للقوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويعد الحكم بإحالة أوراق المرشد بديع أمس إلى المفتي أشد عقوبة ضد قيادات جماعة الإخوان المسلمين الذين يحاكمون في أكثر من 150 قضية منذ الإطاحة بمرسي في يوليو الماضي.

وكان قرار الإعدام أثار غضب الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان، وكانت المحكمة أصدرت قرار إحالة أوراقهم للمفتي في مارس بعد يومين فقط من بدء المحاكمة التي تتعلق بأعمال عنف قتل فيها رجل شرطة في أغسطس بمحافظة المنيا في صعيد مصر، وتقول منظمات حقوقية إن المحاكمة شهدت جلسة واحدة ومنع فيها المحامون من الترافع ولم تقدم النيابة أي أدلة.

وأشار مصدر مسؤول بدار الإفتاء المصرية –طلب عدم ذكر اسمه– لـ«العربية نت» إلى أن قرار إحالة أوراق قضايا المحكوم عليهم بالإعدام إلى المفتي يتم تطبيقا للمادة 138 من قانون الجنايات الذي يلزم القاضي بإحالة أوراق القضية برمتها إلى مفتي الجمهورية.

وأضاف: «يقوم المفتي عقب حصوله على كل أوراق ومستندات القضية التي تمت إحالتها إليه بالاطلاع عليها بشكل مفصل، ثم يقوم بعد ذلك بإبداء الحكم والرأي الشرعي فيما إذا كان المحكوم عليه بالإعدام يستحق إنزال هذه العقوبة عليه إما حدا في قضايا القتل أو ردعا في قضايا الحرابة، موضحًا أنه يعاون فضيلة المفتي في ذلك ثلاثة من كبار المستشارين.

وتنص المادة من 381 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها، ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية، ويجب إرسال أوراق القضية إليه، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال الأيام العشرة التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى» .

ومن هذه المادة يبين أنه يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها بالإعدام أن تأخذ رأي المفتي للوقوف على صحة هذا القرار من الناحية الشرعية واتفاقه مع الدين من عدمه، وتحديدا مع مبدأ القصاص فيطمئن القاضي إلى مشروعية حكمه، وترسل جميع أوراق القضية إلى فضيلة المفتي لإبداء الرأي فيها، ثم يرسل رأيه إلى المحكمة.

وهذه الإحالة واجبة، بحيث يكون عدم مراعاة هذا الإجراء مترتبا عليه بطلان الحكم، إلا أن رأي المفتي استشاري وغير إلزامي بالنسبة للقاضي، إذ يجوز له أن يأخذ به أو لا يأخذ، بمعنى أنه إذا جاء رأي المفتي رافضا توقيع عقوبة الإعدام فليس ذلك ملزما للمحكمة، إذ لها أن تقضي بالإعدام رغم عدم الموافقة.

وقد ثبت أن غالبية القضايا التي تحال للمفتي يتم الموافقة عليها، والرفض يكون غالبا مراعاة للظروف الإنسانية كحالات كبار السن أو المرأة الحامل أو المرضع، بينما 90 في المئة أو أكثر من حالات القتل العمد يصدر فيها قرار المفتي بالموافقة على الإعدام.

الخرينج يؤكد

ودعا الشعب الكويتي الى «الاعتزاز بقضائنا الشامخ والنزيه حتى وان اختلف البعض مع احكامه او تعليماته لان اي حكم لا يمكن ان يرضي الطرفين المتخاصمين، مبينا ان هذا «لا يعني هدم هذا المرفق المهم والحيوي في حياتنا من خلال الممارسات اللامسؤولة من قبل البعض بالتعدي على القضاء والتشكيك فيه والطعن في مؤسسة ارساء كلمة الحق والعدل التي تبقى دائما هي العليا».

وناشد الخرينج الجميع «احترام وتنفيذ احكام القضاء وعدم اعتبار اي فرد نفسه فوق احكام وتعليمات القضاء» باعتبار ان «الكل سواسية امام القضاء».

وابدى استغرابه «من بعض القلة القليلة الذين يعتبرون انفسهم بعيدين عن المساءلة القانونية لما يبدونه من افعال واقوال تهدم قيم المجتمع وكرامة الاخرين واحداث فتن والتشكيك سواء بالافراد او المؤسسات متناسين ان القانون يحكم الجميع وان افراد الشعب الكويتي سواسية امام القانون لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات» مؤكدا في الوقت نفسه ان هذا الامر ليس من الحرية بشيء.

الخالد: إستراتيجية

والعمل على الوقاية منها قبل وقوعها.

واعرب الخالد خلال استقباله وكلاء وزارات الداخلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في الاجتماع السادس لدول المجلس في مكتبه امس، بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد،اعرب عن تقديره البالغ لجهود وكلاء داخلية دول مجلس التعاون وسعيهم الدائم لتطوير النظم والهياكل داعيا الجميع إلى المزيد من التعاون الدائم المثمر البناء والعمل بروح الفريق الواحد للحفاظ على مكتسبات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شتى المجالات الامنية وتعزيز خططها وبرامجها المشتركة متمنيا لهم التوفيق والسداد في اجتماعهم والخروج بتوصيات ترقى لمستوى التحديات وترسيخ التعاون الأمني بين دول المجلس على كافة الاصعدة والمستويات.

ورحب الخالد بوكلاء داخلية دول مجلس التعاون واعضاء الوفود المرافقة بما في ذلك وفد الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الذي اثنى على جهوده في الاعداد والتحضير لهذه الاجتماعات.

الصبيح: لابد

ووضع الية للتنسيق معها.

واوضحت الوزيرة الصبيح في لقاء مفتوح مع جمعيات النفع العام المشهرة الليلة قبل الماضية ان «مجلس المجتمع المدني» سيضم اعضاء من الوزارة والجمعيات الاهلية وسيشكل فرق عمل متخصصة في مجالات مختلفة ترفع تقاريرها وتوصياتها للمجلس لاقرارها مشيرة الى عقد لقاء ربع سنوي لمتابعة الاعمال وبحث المستجدات والافكار المختلفة.

وشددت على ضرورة الغاء «فكرة الرقابة واستبدالها بشراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» وكذلك التعاون مع جميع وزارات الدولة وهيئاتها لتحقيق ما يصبو اليه المجتمع الكويتي.

واكدت الوزيرة الصبيح حرص الوزارة على الاخذ بعين الاعتبار كل المقترحات التي قدمتها الجمعيات خلال اللقاء وضرورة حل معضلة الدعم المادي ووجود مقرات لها «كان يكون هناك مدينة متكاملة تجمع الجمعيات في مكان واحد» وكذلك المهمات الرسمية خارج البلاد مشيرة الى حرص الوزارة على التعاون مع الجمعيات على كل الاصعدة لحل المشاكل التي تواجهها.

وذكرت ان المجتمع المدني في الكويت «يتحرك بشكل اسرع من جميع وزارات الدولة» مضيفة ان المجتمع الكويتي جبل على العمل الخيري لذا يجب وضع الية لتفعيل العمل الخيري في دولة الكويت «وابعاد صفة الارهاب عن عمل جمعياتنا المشهود لها».

العبيدي: القطاع

واضاف العبيدي في كلمة له امس على هامش افتتاحه قسم «رويال دانتيل للاسنان» في مستشفى رويال حياة ان وزارة الصحة تولي اهتماما لتشجيع القطاع الخاص والتعاون مع المؤسسات العلاجية فيه لتحقيق اهداف الخطط والبرامج الصحية والإنمائية مشيرا الى اجتماع مرتقب له مع اصحاب ومديري المستشفيات الخاصة.

وذكر ان التوسع في الخدمات المقدمة بالقطاع الخاص يعتبر اضافة الى امكانات وقدرات النظام الصحي ككل اذ ان القطاع الخاص يعد جزءا لا يتجزأ من النظام الصحي.

واوضح العبيدي ان القسم الجديد مجهز باحدث الأجهزة الحديثة ويضم كفاءات متخصصة وتخصصات فرعية دقيقة مثل التقويم وزراعة الأسنان وجراحة الفكين والاهتمام بصحة الفم والأسنان لذوي الاحتياجات الخاصة والاهتمام بإجراءات جميع العلاجات المتعلقة بصحة الفم والأسنان تحت التخدير العام خلال جلسة واحدة.

وزارة الشباب

للمجتمع الكويتي، وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس ان هناك دراسة عكفت عليها لجنة مشتركة من كل القطاعات ذات الصلة تضم ايضا خبراء ومختصين رفعت توصياتها لمجلس الوزراء واعتمدت بخطة عمل تنفيذية وطنية للتصدي لحالات العنف.

وذكر ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ابدى دعمه وتاييده لتلك التوصيات حيث يولي سموه اهتماما كبيرا بكل قضايا الشباب وتمكينهم من الفرص الجيدة بالمجتمع وتوجيه كل إمكانات الدولة لأنشطتهم ودعمهم في كل المجالات لاسيما قضايا صيانة ووقاية المجتمع الكويتي من كل الظواهر السلبية وتعزيز أدوات الوقاية الإيجابية والإجرائية.

الطيران المدني

نحو خمس دقائق حتى استكمال عملية التحويل.

وذكر الزامل في تصريح لـ «كونا» انه بالتنسيق ما بين وزارة الكهرباء والادارة العامة للطيران المدني لاجراء تعديل على محطة المطار «ام» تم تحويل تغذية الكهرباء من المحطات الرئيسية الى المحطات الاحتياطية مضيفا ان العملية استغرقت اقل من خمس دقائق دون ان تتاثر حركة الملاحة الجوية او اي من عمليات الادارة بهذا الاجراء.

واوضح ان وزارة الكهرباء والماء طلبت في وقت سابق من الادارة العامة للطيران المدني في كتاب رسمي قطع التيار الكهربائي يوم الاثنين 28 ابريل «امس» الساعة الحادية عشرة صباحا لاجراء التعديل المطلوب من الوزارة على المحطة المذكورة.

إلى ذلك قالت الادارة العامة للطيران المدني امس انها افتتحت قاعة جديدة في المطار لاصدار تاشيرات الزيارة للقادمين من جنسيات الدول التي يحق لمواطنيها الحصول على «الفيزا» فور الوصول للكويت.

وذكر مدير ادارة العمليات صالح الفداغي في تصريح لـ«كونا» ان افتتاح القاعة ياتي ضمن برنامج تطوير الخدمات والتسهيلات المقدمة في مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي.

واضاف الفداغي ان القاعة الجديدة ستوفر العديد من وسائل الراحة لطالبي التاشيرات بما في ذلك «كاونترات» خدمة يصل عددها الى 13 «كاونتر» لاستيعاب اكبر عدد من المسافرين دون تاخير موضحا ان كافة العاملين في قطاع منح التاشيرات موظفون تابعون لوزارة الداخلية.

«الأقصى» يضيع

وتطالب هذه المنظمات ايضا الحكومة والشرطة في اسرائيل ، بالعمل على فتح جميع ابواب المسجد الاقصى امام عمليات الاقتحام التي يقوم بها المتطرفون والمستوطنون ، وحماية جميع «المصلين اليهود».

ومن المتوقع مشاركة منظمات يهودية عدة منها «إلعاد» و«أمناء الهيكل» و «المنظمة الاستيطانية» و«عطيرات كوهنيم» و«صندوق الميكي» والتي تعهدت بالعمل العمل على «بناء الهيكل» مكان المسجد الاقصى بعد هدمه.

من جهة اخرى دعت المؤسسات الفلسطينية في القدس واخرى اسلامية داخل اسرائيل ، للاستعداد لمواجهة أي محاولات قد يقوم بها المستوطنون والمتطرفون ، خلال الفترة القادمة لاقتحام المسجد الاقصى.

وحذر بيان أصدرته «مؤسسة الاقصى للوقف والتراث» من خطورة ما يسعى له المستوطنون ومطالبتهم بإخلاء الاقصى فورا ، بغية هدمه واقامة وبناء الهيكل المزعوم على انقاضه.

وشدد البيان على ان «ما تطلبه تلك المنظمات اليهودية يعكس حقيقة ما يدور في اروقة المؤسسة الاسرائيلية الرسمية ولا ننسى ان الذرع الاحتلال الامنية هي الحارس والراعي لاقتحامات الاقصى».

اضاف أن «هذه الاذرع تقوم بالاعتداء على المصلين والمرابطين لتامين اقتحام المستوطنين والمتطرفين والمعتدين على المسجد الاقصى».

واوضحت المؤسسة في بيانها ان هذا التحرك من جانب المستوطنين والمنظمات اليهودية المتطرفة ليس الاول، بل سبقه تحرك آخر مماثل عشية ايام ما يسمى بعيد الفصح مشددة على اهمية عدم التهاون مع مثل هذه الدعوات المتطرفة.